الصالح: سيتم السماح للموظفين باستبدال رصيد إجازاتهم بحد أقصى 180 يوماً .. قريباً

قال النائب خليل الصالح إن قرارا سيصدر قريبا من وزير المالية د. نايف الحجرف يسمح للموظف وهو على رأس عمله باستبدال اجازاته ببدل نقدي بحد اقصى 180 يوما.

وأوضح الصالح في تصريح بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة أنه قام بالتنسيق مع وزير المالية وتم التوصل إلى اتفاق ايجابي بتعديل قانون الخدمة المدنية لمعالجة هذه القضية ومنح الموظفين الحق في استبدال الاجازات ببدل نقدي وفق الراتب الشامل.

ولفت الصالح إلى أن القانون الحالي يقدم بدلا نقديا عن الاجازات للموظف وقت التقاعد فقط، ولكن سيكون بإمكان الموظفين استبدال الاجازات أثناء الخدمة.

وأشار إلى أن هذا التعديل يعد انتصارا لحقوق الموظفين، بمنحهم الحق في استبدال اجازاتهم ببدل نقدي من دون الحاجة لانتظار التقاعد، مع وضع شروط معينة، كما أنه هذا الاقتراح يخفف من العبء على المواطنين.

وهنأ الصالح الشعب الكويتي بعودة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد متمنيا أن يمن الله عليه بالصحة والعافية وقال "قرّت عيون الكويتيين بعودة العود".

خليل الصالح

الغانم عزى نظيره السعودي بضحايا حافلة المدينة المنورة

بعث رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم امس ببرقية الى رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية الشقيقة الشيخ الدكتور عبدالله ال الشيخ عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا حادث اصطدام حافلة بالمدينة المنورة والتي أودت بحياة عدد من الركاب وسقوط عدد من الجرحى راجيا من الله جلت قدرته الرحمة للضحايا والشفاء العاجل للجرحى.

مرزوق الغانم

الفضل : كل الجهات الحكومية التي لها علاقة بالموضوع تمت مراسلتها وتلقينا الرد

«الشباب والرياضة»: حسم «الاستثمار والاحتراف الرياضي» الثلاثاء المقبل

جانب من اجتماع لجنة الشباب والرياضة البرلمانية أمس

عقدت لجنة الشباب والرياضة اجتماعا امس ناقشت خلاله مشروع قانون في شان الرياضة حول الاستثمار والاحتراف الرياضي إضافة إلى تكليف مجلس الأمة اللجنة التحقيق فيما يشوب عملية التفرغ الرياضي من تجاوزات.

وأكد مقرر اللجنة النائب احمد الفضل في تصريح صحافي جاهزية الموضوعين للعرض على مجلس الامة في دور الانعقاد المقبل.

وقال الفضل إنه بخصوص قضية التفرغ الرياضي فقد أرسلت اللجنة استفسارات للحكومة بهذا الشأن، مشيرًا إلى إرسال دعوات لاجتماع سيعقد يوم الثلاثاء المقبل من ضمنها دعوة النائبين راكان النصف ورياض العدساني لإمداد اللجنة بأي معلومات يمتلكانها حول هذا الموضوع والاطلاع على الجهود الحكومية لإصلاح اي خلل ومعالجته.

وفيما يخص تعديلات الرياضة بشأن الاحتراف أشار الفضل إلى أن اللجنة سلمت اليوم آخر جهة حكومية ما يخصها من مواد مقترحة بشأن الاحتراف وهي ديوان الخدمة المدنية لإبداء الرأي.

وأوضح الفضل أن كل الجهات الحكومية التي لها علاقة بالموضوع تمت مراسلتها وتلقينا الرد وهناك من تمت دعوته إلى اجتماعات اللجنة السابقة.

وأكد أن جميع الردود الحكومية سوف تكتمل لدى اللجنة يوم الاثنين المقبل حتى يكون الرأي متكاملا ويكون القانون جاهزًا للتصويت في اللجنة، ومن ثم إعداد التقرير النهائي وإدراجه على جدول الأعمال بداية دور الانعقاد المقبل.

وكشف الفضل عن انه سيتم عقد عدة ندوات توعوية في الهيئات والدواوين الرياضية لتوضيح فكرة القانون وآليته ووضع الألعاب الجماعية والفردية لتكون الصورة واضحة امام الجميع.

واضاف انه بالنسبة للاستثمار الرياضي فلا يطلق عليه "خصخصة" باعتبار ان المصطلح يتعلق بنقل ملكية القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص، لافتًا إلى ان ذلك غير موجود في هذه الحالة.

وأوضح أن الحديث عن استثمار رياضي يتعلق بكيانات جديدة تؤسس او كيانات قديمة تعدل أوضاعها وفقًا للقانون 87/2017 وفعلت المادة 31 منه بتحويل ألعابها إلى شركات بما يطابق الاحتراف الرياضي المقر بالقوانين الدولية وكل ما يتعلق بالإعداد للبطولات العالمية والجدول الدولي، معتبرًا ان ذلك سيحدث نقلة كبيرة في الرياضات الجماعية والفردية، كما انه يحفظ حقوق المحترف بشكل افضل من السابق.

من خلال 146 سؤالاً و62 اقتراحاً برغبة وطلبي مناقشة و7 اقتراحات بقوانين

اهتمام نيابي كبير بملف تطوير التعليم في دور الانعقاد السابق

مجلس الأمة

باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية بكافة فروعها وتفريعاتها وقاطرة التقدم في كل الدول المتقدمة، حظي ملف تطوير التعليم في الكويت بالاهتمام الأكبر من النواب من خلال البحث عن حلول جذرية للنهوض به.

فاستخدم النواب كل أدواتهم الدستورية المتاحة لهم وفق الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة من أجل حث الحكومة على تنفيذ الاستراتيجية الكفيلة بتطوير المنظومة التعليمية، ومساعدتها في تنفيذ تطوير تلك المنظومة انطلاقا من مبدأ التعاون بين السلطتين.

وقدم النواب في الجانب الرقابي بدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الحالي، ما يقارب الـ146 سؤالا وطلبي مناقشة.

وفي الجانب التشريعي وبالجهود النيابية أقر مجلس الأمة قانونين، الأول في شأن الجامعات الحكومية والآخر في شأن إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل.

وقدم النواب 7 اقتراحات بقوانين و62 اقتراحا برغبة، بالإضافة إلى 5 رسائل واردة في الشأن التعليمي ذاته.

في إطار اهتمام النواب بالقضية التعليمية وما يرتبط بها من قضايا تؤثر على سير المنظومة بشكل عام، فقد أقر مجلس الأمة قانونين، الأول منهما مشروع حكومي والثاني عن اقتراحات نيابية، وتفاصيلهما كما يلي:

وافق المجلس في 24 يونيو 2019 على مشروع قانون رقم 76 لسنة 2019 في شأن الجامعات الحكومية.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في مداولته الثانية موافقة 34 عضوا وعدم موافقة 24 عضوا من إجمالي الحضور البالغ عددهم 58 عضوا.

ويهدف القانون إلى إزالة العوائق التي تحول دون تطور التعليم والارتقاء بالفرد عبر دعم المؤسسات التعليمية وتشجيعها على التميز والحد من الصعوبات التي تواجهها من كل النواحي.

وتنص إحدى مواد مشروع القانون على أن «الجامعات هيئات عامة ذات استقلال علمي وبحثي وأكاديمي وإداري ومالي بما يضمن حرية التعليم والبحث العلمي لكل منها شخصية اعتبارية وأي معفاة من الضرائب والرسوم وأي تكلفة مالية أخرى ولها حق التملك وأي مكان آمن له حرمته وتتولى إدارتها حفظ النظام والأمن فيها».

وبينت مادة أخرى أن «إنشاء أو دمج أو إلغاء الجامعات الحكومية يكون بناء على مرسوم بعد أخذ رأي مجلس الجامعات الحكومية المشار إليه في مادة (7) من هذا القانون».

وأشارت إحدى المواد إلى اختصاصات مجلس الجامعات الحكومية ومن بينها «رسم السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي في طور السياسة العامة للدولة، واعتماد إنشاء الكليات ومراكز الأبحاث والدراسات والمراكز المؤتية أو دمج القائم منها أو تغيير مسماه أو إلغائه التي يوافق عليها مجلس الجامعة الحكومية المعنية».

وضمن اختصاصات مجلس الجامعات الحكومية أيضا «وضع الشروط الواجب توافرها للترشيح لمنصب مدير الجامعة ونوابه والعمداء ومساعديهم ورؤساء الأقسام العلمية ومن في حكمهم وطريقة اختيارهم، إضافة إلى وضع واعتماد القواعد والمعايير العامة لنظم الابتعاث والتعيين والترقية لأعضاء الهيئة الأكاديمية بالجامعة والموظفين.

وتطرقت مادة أخرى إلى أن إنشاء الكليات والعمادات النوعية والمعاهد والمراكز التابعة لها يكون «باقتراح من مجلس الجامعة واعتماد من مجلس الجامعات الحكومية، أما إنشاء الأقسام العلمية والوحدات الأكاديمية فيكون باقتراح من مجلس الكلية وقرار من مجلس الجامعة.

وافق المجلس في 24 يونيو 2019 على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 2005 في شأن إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون بمداولة الثانية موافقة 46 عضوا وعدم موافقة تسعة أعضاء من اجمالي الحضور البالغ عددهم 55 عضوا.

ونصت المادة الأولى على أن «تستبدل بعنوان القانون رقم (47) لسنة 2005 في شأن إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي القانون آنف الذكر.

والتدريب إلى العمل العنوان التالي: قانون رقم (47) لسنة 2005 في شأن إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بالجامعات الحكومية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وتقضي المادة الثانية بأن «تستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم (47) لسنة 2005 المشار إليه النص الآتي: استثناء من احكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والباحثين العلميين في معهد الكويت للأبحاث العلمية والأطباء العاملين في وزارة الصحة».

والمرسوم في شأن نظام الخدمة المدنية المشار إليهما لعضو هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والباحث العلمي في معهد الكويت للأبحاث العلمية والطبيب العامل في وزارة الصحة الذي انتهت خدمته بمناسبة تعيينه في وظيفة عامة أو تعيينه في المجلس البلدي أو انتخابه عضوا في مجلس الأمة أو المجلس البلدي العودة لعمله عند طلبه بعد انتهاء مدة خدمته بهذه الجهات بذات الوظيفة التي كان يشغلها قبل انتهاء خدمته أيا كانت المدة ما بين تركه العمل بها والعودة إليها على أن يجمع بين الرتب والمعاش التقاعدي».

وجه النواب ما يقارب 146 سؤالا بشأن القضايا التعليمية تناولت ظاهرة التسرب وعدم الانتظام في الدراسة في مراحل التعليم ما قبل الجامعة والأسباب التي تدفع التلاميذ إلى ذلك ووجود خطة لدى الوزارة للقضاء على هذه الظاهرة.

وتطرقت الأسئلة إلى استفسارات بشأن الطاقة الاستيعابية المتوقعة لمدينة صباح السالم الجامعية (الشدادية)، والخطط الاستراتيجية والخطوات التنفيذية الموجودة والمطبقة حاليا والخاصة بالمناهج في صور التعليم كافة في وزارتي التربية والتعليم العالي والخطوات التنفيذية والنتائج العملية لتنفيذ ذلك في كافة صور التعليم (عام، خاص، تعليم عال).

واستوضحت أسئلة النواب أسباب تأخير وتنفيذ عقود صيانة المدارس العام الماضي وعدد عقود الصيانة التي وقعتها وزارة التربية استعدادا للعام الدراسي القادم وقيمتها وأسماء الشركات التي تم التعاقد معها لهذا الغرض وأسماء المدارس التي لم تبرم لها عقود صيانة للعام الدراسي القادم مع ذكر الأسباب.

وشملت الأسئلة الاستفسار حول تسلم وزارة التربية على مدى سنوات ميزانيات عدة لتطوير التعليم وبدأ ذلك منذ عام 2007 بمبلغ (500) مليون دينار تم صرفها على (28) مشروعا وأسماء هذه المشاريع والوضع الراهن لها بعد مرور أكثر من عشر سنوات على تنفيذها.

وتساءل النواب في أسئلتهم عن عدد المعلمين والمعلمات في جميع المواد والمجالات الدراسية للعام الدراسي 2018 / 2019 في جميع المناطق التعليمية وذلك في التعليم العام والخاص والنوعي والتربية الخاصة وهل يوجد نقص أو عجز في عددهم في المدارس في المناطق التعليمية وهل قيمت الوزارة التفاوت القائم في أنصبة المعلمين والمعلمات وبالأخص فيما يتعلق بما يتحملونه من جدول دراسي مقرر لكل معلم.

واستفسروا عن مدى صحة المعلومات المتداولة بشأن حصول عدد من المواطنين على شهادات من جامعة غير معترف فيها وغير مجازة يطلق عليها الجامعة الأمريكية في اثينا وكم يبلغ عدد الأسماء ممن اعتمدت شهاداتهم الدراسية في وزارة التعليم العالي وما أوضاعهم القانونية حاليا.

وطالب نواب تزويدهم بأسماء الجامعات والكليات المعتمدة في وزارة التعليم العالي في جميع الدول الأجنبية غير العربية في جميع التخصصات الدراسية العلمية وفي جميع الدرجات الجامعية الأكاديمية من شهادة البكالوريوس حتى درجة الدكتوراه وكذلك التي أوقفت أو ألغي اعتماد شهاداتها وتخصصاتها الأكاديمية من شهادة البكالوريوس حتى درجة الدكتوراه وذلك منذ سنة 2000.

وتناول نواب في أسئلتهم قضية خطة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب حول البعثات الدراسية وإعداد المبتعثين لنيل (الماجستير، الدكتوراه، الماجستير والدكتوراه معا) خلال السنوات الخمس الماضية 2015 / 2016 حتى 2019 / 2020 وهل هناك خطة للابتعاث في كل قسم علمي.

وأبدى النواب اهتماما وتفاعلا كبيرين مع أزمة الشهادات المزورة في قطاعات الدولة ومنها القطاع النفطي وطلب النواب نسخة من الشهادات الدراسية للموظفين في مؤسسة البترول الكويتية الحاصلين على المؤهل الجامعي من جمهورية مصر العربية وجمهورية الفلبين وهم على رأس عملهم في كل من قطاعات الموارد البشرية والتخطيط والمالية والتسويق العالمي منذ عام 2007 .ووجه نواب استفسارات بشأن مصير مشروع البرنامج المتكامل لتطوير التعليم واللجنة المختصة بالمشروع وعدد الاجتماعات التي عقدتها والمبلغ الذي تم اتفاقه على المشروع.

وطلب النواب تزويدهم بكشف بأسماء الجامعات الخاصة في الكويت وتاريخ حصول كل منها على الموافقة وبيان المدة المستغرقة منذ تقديم طلب الترخيص حتى صدور موافقة وزارة التعليم العالي وشروط وإجراءات الحصول على ترخيص جامعة خاصة في الكويت وعدد الطلبة الكويتيين والوافدين الدارسين في الجامعات الخاصة.

وسأل النواب عما إذا كانت وزارتا التربية والتعليم العالي قد راجعتا الخطط والدراسات الخاصة بتقييم واقع التربية والتعليم العالي ووضع الكويت في المؤشرات العالمية المختصة بتطوير وتقييم التعليم العام والعالي والخاص.

وسألوا عن دور المركز الوطني للتعليم في رسم السياسة العامة لتطوير التعليم وعن وجود خطة لتطوير التعليم لدى جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومجلس الجامعات الخاصة وخطوات الوزارتين بشأن تقييم واقع اختيار القياديين فيها.

وتطرقت أسئلة النواب إلى الخطط الاستراتيجية والخطوات التنفيذية الموجودة والمطبقة حاليا والخاصة بالمناهج في صور التعليم كافة في وزارتي التربية والتعليم العالي والتزويد بالخطوات التنفيذية والنتائج العملية لتنفيذ ذلك في كافة صور التعليم (عام، خاص، تعليم عال) ودور البنك الدولي في تطوير وإصلاح المناهج.

واستفسروا عن مشروع استئجار وصيانة أجهزة الحاسوب المحمول وملحقاتها لطلبة ومعلمي المرحلة الثانوية وأسباب عدم تسوية وزارة التربية المخالفات والملاحظات التي أوردها تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة للسنة المالية 2017 / 2018.

واهتم النواب بشأن الشكاوى المتكررة حول عدم استجابة مخرجات التعليم الثانوي لمتطلبات سوق العمل وشكاوى من مؤسسات التعليم العالي من ضعف التحصيل العلمي مقارنة بمعايير القبول في تلك المؤسسات.

وطلب النواب في أسئلتهم بتوضيح الأسباب التي حالت دون إنجاز جامعة جابر الأحمد أو التأخر في إنجازها والإجراءات التي اتخذتها وزارة التعليم العالي لتفعيل القانون رقم (4) لسنة 2012 منذ تاريخ 1 / 1 / 2017.

واستفسر النواب عن وجود تنسيق بين كل من ديوان الخدمة المدنية وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لتوجيه الطلبة نحو التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وعما إذا كان ديوان الخدمة المدنية قد اجرى دراسة لمعرفة التخصصات التي يحتاجها السوق للسنوات المقبلة أم لا.

وسأل النواب عن إجراءات وزارة التعليم العالي نحو مضاعفة أعداد المبتعثين للدراسة في الخارج عما هو مقرر حاليا وتراجع رواتب الطلبة المبتعثين سنويا وزيادتها وفق نسبة التضخم في دولة الابتعاث والتكلفة الإجمالية للابتعاث الخارجي.

وفي إطار الاهتمام النيابي البالغ بقضية التعليم وتطويره والارتقاء به وبحث السبل الكفيلة بإيجاد مخرجات مثلى لتقلد المناصب القيادية في الدولة والحد من ظاهرة الشهادات المزورة والوهمية التي انتشرت في الآونة الأخيرة، فقد تقدم عدد من النواب بطلبي مناقشة لتسليط الضوء على هذه القضية.

قدم النواب محمد حسين الدلال ورياض أحمد العدساني ود. عادل جاسم الدمخي وأسامة الشاهين وراكان النصف طلب مناقشة جاء فيه ما يلي:

تعد قضية الشهادات المزورة من أخطر القضايا المطروحة لأثرها السلبي البالغ على الساحة الأكاديمية وتجاوز من زور شهادته للدين والقانون ومساس ذلك بالمال العام، وقد برز على الساحة العديد من شبه التجاوزات على صعيد الشهادات المزورة منها ما هو مرتبط بشهادات صادرة من جمهورية مصر العربية وأخرى من الجامعة الأمريكية – أثينا وشهادات صادرة من جامعات في الفلبين ومن دول أخرى ما يتطلب معه التصدي الحازم والجاد، وبالمقابل ما زال دور وزارتي التربية والتعليم العالي غير واضح وغير بارز في التعامل والتصدي تجاه هذه القضية الحيوية والمهمة والخطيرة.

لذا واستنادا إلى المادة 146 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة يرجى تخصيص فترة ساعتين من جلسة مجلس الأمة في 16 أو 17 ابريل لمناقشة هذه القضية العامة والخطيرة على أن تقدم الحكومة تقريرا يتضمن حجم التجاوزات في الشهادات المزورة ودور وزارة التربية والتعليم في التعامل معها وإجراءات الوزارة القانونية والقضائية والأكاديمية وهل شمل التصدي من قبل مجلس الوزراء شمل كافة الجهات الحكومية وكذلك القطاع الخاص وما آليات الحكومة للحيلولة دون وقوع هذه الجرائم مستقبلا وغير ذلك من القضايا والمسائل المرتبطة.

وتقدم بالطلب الثاني النواب أحمد الفضل ويوسف الفضالة وخالد الشطي ود. خليل أبل ود. عودة الرويعي، بشأن تخصيص ساعتين من جلسة مجلس الأمة لمناقشة قضية الشهادات المزورة وغير المعتمدة وغير المعترف بها ونص على ما يلي: نظرا لخطورة ما يتم تداوله من كشوف لأشخاص حصلوا على شهادات بطريقة الغش والتزوير وآخرين حصلوا على شهادات غير معتمدة أو غير معترف بالجامعات أو الكليات التي منحتهم تلك الشهادات، ولما كان ما تم تداوله من كشوفات لمواطنين حصلوا على تلك الشهادات من دول عدة منها أثينا والتشيك وسلوفاكيا والهند والفلبين، وتم تداول أسماء مسؤولين في الدولة يتولون مناصب قيادية وإشرافية وآخرين يعملون في مواقع مهمة ترتبط بحياة البشر وقطاعات فنية ترتبط بمرافق الدولة ومنها شهادات الطب والصيدلة والهندسة على سبيل المثال لا الحصر، علاوة على من يتولون مهام وظيفية مرتبط بالتعليم والتدريب في وزارة التربية وكذلك في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وجامعة الكويت.

لذا فإننا نتقدم بالطلب لتخصيص ساعتين من جلسة مجلس الأمة في 16 و17 ابريل 2019 لمناقشة تلك القضية وتسليط الضوء عليها، وذلك استنادا إلى نص المادة 146 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وفي جلسة 17 ابريل 2019 وافق المجلس على طلب مقرر لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد النائب د. خليل أبل تأجيل المناقشة حتى انتهاء اللجنة من التحقيق في القضية ورفع تقريرها مع مقترح بقانون بشأن تجريم الشهادات المزورة.

وقدم النواب 7 اقتراحات بقوانين بشأن القضايا التعليمية أبرزها إضافة فقرة جديدة إلى المادة الأولى من القانون رقم (10) لسنة 1995 في شأن مكافآت الطلبة بالجامعات والكليات الجامعية ومعاهد التعليم العالي ومكافآت الطلبة بالجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي وحماية اللغة العربية (تلتزم الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والهيئات والمؤسسات العامة باستعمال اللغة العربية في اجتماعاتها ومناقشاتها) وتنظيم الاتحادات الطلابية في الجامعات.